منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

اليوم العالمي
لحرية الصحافة

اليوم العالمي لحرية الصحافة 2021:
"المعلومات كمنفعة عامة"
– 30 عاماً على إعلان ويندهوك"

"المعلومات منفعة عامة. [...]

وباعتبارها منفعة عامة، فإنها تحتاج إلى الدعم العام ".

جوزيف إ. ستيغليتز

(رسالة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال، 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2020)

ملخص تنفيذي:

تعود جذور اليوم العالمي لحرية الصحافة إلى مؤتمر لليونسكو عُقد في ويندهوك، في ناميبيا عام 1991. يعود اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 إلى جذوره، مع التركيز على القضايا المعاصرة لحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات ودور الخدمة العامة للصحافة في خضم نظام الاتصالات المتغير.

وفي إطار مناصرة مفهوم "المعلومات كمنفعة عامة"، يسلط اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 الضوء على الفرق المهم بين المعلومات وغيرها من محتوى أنواع الاتصالات مثل التضليل، خطاب الكراهية والترفيه والبيانات. يكمن الهدف في لفت الانتباه إلى الدور الخاص الذي تلعبه الصحافة في إنتاج الأخبار كمعلومات تمّ التحقق منها من أجل المصلحة العامة، وإلى كيفية اعتماد هذا على النظام البيئي الأوسع التي تمكن المعلومات أن تكون منفعة عامة.

على وجه الخصوص، سيسلط اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 الضوء على ثلاثة عناصر ضرورية لهذا النظام البيئي:

- خطوات لضمان الجدوى الاقتصادية لوسائل الإعلام؛
- آليات لضمان الشفافية لجهة شركات الإنترنت؛
- تعزيز قدرات الدراية الإعلامية والمعلوماتية التي تمكّن الناس من الإقرار بالصحافة وتقييمها والدفاع عنها والمطالبة بها على أنها جزءا حيوياً من المعلومات كمنفعة عامة.

الخلفية والتغييرات:

في 3 أيار / مايو 1991، ذكر الموقعون على إعلان ويندهوك التاريخي لتطوير صحافة حرة ومستقلة وتعددية في المادة الخامسة أن "الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية وحرية الإعلام والتعبير هو مساهمة أساسية في تحقيق التطلعات الإنسانية." تشير النقطة إلى الأدوار المترابطة لهذه الحريات الأساسية للنهوض بالسلع العامة للبشرية.

في حين ركز مؤتمر يندهوك عام 1991 على وسائل الإعلام المطبوعة، ركزت الذكرى العاشرة في عام 2001 على الاتصالات عبر موجات الأثير، مما أدى إلى الميثاق الأفريقي للبث الإذاعي والتلفزيوني. في عام 2011، بمناسبة الذكرى العشرين، دعمت اليونسكو المؤتمر الذي وضع التركيز على حق الأشخاص بطلب المعلومات واستلامها. مما أدى عام 2019 إلى تعيين الأمم المتحدة يوم 28 أيلول / سبتمبر من كل عام اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات.
في عام 2021، يتطلب السياق الحالي استكشاف بيئة المعلومات كخطوة نحو تحديد ماهية الشروط اللازمة للاتصالات التي تؤيد تطلعات التنمية المستدامة للأمم المتحدة لتعزيز "وصول الجمهور إلى المعلومات والحريات الأساسية".

في البداية، كان هناك ازدياد في بيئات وسائل الإعلام التعددية في معظم دول العالم، وذلك بفضل التحرير الوطني والتوسع في وسائل الإعلام العابرة للحدود عبر الأقمار الصناعية أو الاشتراكات. ومع ذلك، يواجه اليوم العديد من وسائل الإعلام تحديات اقتصادية كبيرة.

ثانياً، من الواضح أن التقدم التكنولوجي الكبير قد زاد فرص التواصل بين الأشخاص والحصول على المعلومات. وفي الوقت عينه، لا تزال الفجوة الرقمية كبيرة بين النوعين الاجتماعيين، وبين المناطق والبلدان وداخلها. توفر حفنة من شركات الإنترنت خدمات الاتصالات لمليارات من المستخدمين في جميع أنحاء العالم، ولكنها تتعرض أيضاً للانتقادات إذ أنها تمكن الكراهية والتضليل عوضاً عن الصحافة، فضلاً عن الشفافية والمساءلة الضعيفة حول كيفية استخدام قدرتها على حراسة البوابات الإعلامية الخاصة بهم.

والتغيير الثالث منذ عام 1991 هو زيادة الاعتراف القانوني بالحق في الحصول على المعلومات. بينما في عام 1991، كان لدى 12 دولة فقط قوانين تضمن حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومات الحكومية،[1] ارتفع هذا العدد إلى 40 دولة عام 2009، وبلغ ذروته مع 126 دولة في عام 2019[2]. إلى جانب توافر المعلومات الرسمية، تُعدّ الصحافة الحرة والمستقلة عاملاً رئيسياً في إنتاج المعلومات لخدمة الإنسانية.

ومن خلال جمع هذه التطورات الثلاثة، فإن النتيجة اليوم هي انتشار المعلومات التي تتعايش مع العديد من أنواع المحتوى الأخرى في مجال الاتصالات الذي يزداد رقمية، بما في ذلك تحديات التضليل وخطاب الكراهية. يخضع إنتاج المعلومات المحلية، مثل الأخبار المحلية إلى ضغط كبير. وفي الوقت نفسه، تواجه البشرية وفرة مربكة من المحتوى الذي يُغرق حتى تلك الحقائق التي يتم إنتاجها وتعميمها على الصعيدين العالمي والمحلي.

المعلومات كمنفعة عامة:

[1] http://www.freedominfo.org/?p=18223
[2] اليونسكو. عام 2019. *الوصول إلى المعلومات: وعد جديد من أجل التنمية المستدامة. مجموعة In-Focus / الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371485

في هذا السياق، هذا الوقت مناسب للإقرار بمفهوم المعلومات كمنفعة عامة وتعزيزه – على أنه يساعد على تدعيم التطلعات الجماعية والتي تشكل حجر زاوية في بناء المعرفة.

خصوصاً بشكل رقمي، إذ أن "استهلاك" شخص واحد لواقع ما لا يمنع الآخرين من "استهلاكه" أيضاً. المعلومات بطبيعتها غير حصرية، على الرغم من أن العديد من العوامل تخلق القيود الاصطناعية – أكانت جدران الدفع (paywalls)، حقوق التأليف والنشر، والسرية الرسمية وسرية الشركات، والرقابة المباشرة. وللمعلومات أيضاً آثار خارجية إيجابية، أو آثار جانبية إيجابية.[3] فالمعلومات، كمنفعة عامة مع إمكانية الوصول الشامل، تسمح لنا بمعرفة حقوقنا وصلاحياتنا، كما يساهم في المصلحة العامة، في خدمة التنمية المستدامة.

لقد بيّنت جائحة كوفيد–19 أهمية الوصول إلى المعلومات الموثوق بها بحرية، لا سيما من خلال الصحافة: في أوقات الأزمات مثل هذه، قد تشكل المعلومات مسألة حياة أو موت. ولقد صحّ ذلك بشكل خاص في مواجهة "وباء المعلومات المضلّلة" في كوفيد–19، وهو مزيج من الأخبار الضارة والمعلومات المضلّلة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم وزرعت بذور الارتباك، والفتنة والانقسام. وقد أدى عدم وجود بيانات موثوقة متاحة للجمهور والمعلومات فراغ للمحتوى الذي يمكن أن يكون ضاراً (بما في ذلك خطاب الكراهية) ونظريات المؤامرة المضلّلة، التي نُشِر معظمها عبر الإنترنت من خلال نماذج الأعمال التجارية على الإنترنت والجهات الفاعلة التي تستغلها.

سلطت أزمة كوفيد–19 لجهة الصحة العامة الضوء على الدور الحيوي الذي لعبته وسائل الإعلام الحرة والمستقلة في جميع أنحاء العالم.[4] يبقى الناتج من وسائل الإعلام (سواء كانت مطبوعة، أو التلفزيون أو الراديو، أو التناظرية أو التي تصل عبر المنصات الرقمية) مصدراً مهماً للمعلومات التي تصل إلى الناس، حتى عندما يكون ذلك عن طريق شبكات وسائل التواصل الاجتماعي. وبهذه الطريقة، ساهم العاملون في مجال الإعلام في كل مكان بشكل كبير في فهمنا لهذا الوباء من خلال تسهيل دفق المعلومات العارمة والمعقدة للغاية، مما يسمح لجمهور أوسع فهم الحقائق العلمية، وتوفير البيانات المحدثة بانتظام، والانخراط في التدقيق في صحة الحقائق. أشرف الصحفيون والمدققون في المعلومات مع حسّ نقدي، في العديد من البلدان، على التعاقد والإعانات استجابة للجائحة، كما واجهوا الضغط من السلطات نتيجة لذلك. وفي حالات أخرى، لقد تعرقلت أعمالهم بسبب التدابير التي وُضِعت لاحتواء الفيروس إضافة إلى التحديات من كلّ من الشرطة والجمهور خلال مجموعة من الاحتجاجات الشعبية التي طبعت هذه الحقبة.

التحديات الراهنة:

في خضم كل هذا، تستحق ثلاثة توجهات أساسية التحديد:

- تفاقمت التحديات القائمة بمواجهة استمرار وسائل الإعلام بشكل ملحوظ. فهي تعاني أصلاً من المنافسة من شركات الإنترنت، كما تأثرت النماذج الاقتصادية لوسائل الإعلام من تزايد الخسائر الضخمة من عائدات الإعلانات بفعل الأثر الاقتصادي للأزمة الصحية العامة. عندما يكون الاستقلال الاقتصادي لوسائل الإعلام في حال خطر، تكون استقلاليتهم التحريرية في خطر مماثل: في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، هم أكثر عرضة لأن تستولي عليهم

[3] https://promarket.org/2017/06/30/information-public-good/

[4] اليونسكو. *الصحافة، وحرية الصحافة وكوفيد-19*. ملخص موضوع في مجموعة التوجهات العالمية لجهة حرية التعبير وتنمية الإعلام. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373573?posInSet=1&queryId=0216815c-9a38-457c-8e20-b224c31b03e5

الحكومات، وأباطرة الإعلام والتدخلات من قبل المعلنين،[5] مما يهدد نزاهة التحرير ودور وسائل الإعلام المستقلة باعتبارها خدمة عامة.[6]

ما زالت شركات الإنترنت، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وشركات المراسلة والبحث، تتعرض للنقد إذ تحقق الأرباح من تدفقات المحتوى التي تنقل أحجام هائلة من المعلومات المضلّلة (والمحتويات الأخرى التي يحتمل أن تكون ضارة لحقوق الإنسان)، بما في ذلك ضمن سياق الجائحة.[7] يتزايد توافر الصحافة عبر وساطة هذه الشركات، ولكن دون أن تعطي هذه الأخيرة الأولوية لتميزها وأهميتها ضمن مزيج المحتوى على نطاق أوسع. يبقى أداء هذه الشركات التجارية مبهماً، مما يمنع أصحاب المصلحة من تطوير سياسات استجابة مستنيرة.

- في هذه الأوقات التي تشهد تدفقات غير مسبوقة من المعلومات والتضليل، جنباً إلى جنب مع التدفقات من وسائل الترفيه، والبيانات، وأنواع أخرى من المحتوى، يتعرض الأشخاص إلى خطر الضياع أو التلاعب بهم، لا سيما من خلال الاستهداف الشخصي بفعل الخوارزميات. من البالغ الأهمية للمواطنين في كل مكان تطوير وتعزيز مهاراتهم لجهة الدراية الإعلامية والمعلوماتية، من أجل إصدار أحكام وقرارات مستنيرة، والانخراط بشكل حاسم في التنمية المستدامة التي لا غنى لها عن المعلومات كمنفعة عامة. كما أن معرفة المواطنين لحقوقهم لجهة حرية التعبير وأهمية دور الصحفيين لإنتاج معلومات موثوق بها على نفس الدرجة من الأهمية. تحتاج الدراية الإعلامية والمعلوماتية إلى شمل تقدير سلامة الصحفيين، بما في ذلك خصوصاً الصحفيات، ورفع الوعي حول الحاجة للدفاع عن الصحافة والمطالبة بها في المصلحة العامة. من خلال الاعتراف بهذه الجوانب المتعلقة بالجمهور، يندرج اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 ضمن فعاليات الأسبوع الدراية الإعلامية والمعلوماتية العالمي في تشرين الأول / أكتوبر 2021 لمواصلة تطوير هذا البعد.

ملخص:

في الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ويندهوك، لا تزال العلاقة التاريخية بين حرية البحث عن المعلومات، ونقلها وتلقيها والمنفعة العامة بنفس مدى الملاءمة كما كانت في وقت توقيعها. يُعدّ موضوع يندهوك لعام 2021 "المعلومات كمنفعة عامة" بمثابة دعوة إلى تجديد الالتزام العالمي تجاه حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، مع الإقرار بالتحديات الاقتصادية الجديدة التي يواجهها قطاع وسائل الإعلام، ودور شركات الإنترنت لجهة حراسة البوابات الإعلامية وحاجتها إلى مزيد من الشفافية، فضلاً عن حاجة بالغة لتقوية قدرات الدراية الإعلامية والمعلوماتية في جميع أنحاء العالم.

إن تعزيز كون المعلومات منفعة عامة أمر ضروري لإنجاز "إعادة البناء بشكل أفضل" في عالم ما بعد كوفيد. وهي القيمة التي تدعم بقوة المضي قدماً لجهة "وصول الجمهور إلى المعلومات والحريات الأساسية" إلى جنب تطلعات التنمية المستدامة

[5] اليونسكو. عام 2020. اليوم العالمي لحرية الصحافة 2020، المذكرة المفاهيمية، https://en.unesco.org/sites/default/files/concept_note_wpfd2020_final.pdf

[6] اليونسكو. عام 2020. *الإبلاغ عن الحقائق: دون خوف أو محاباة*. ملخص موضوع في مجموعة التوجهات العالمية لجهة حرية التعبير وتنمية الإعلام. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375061

[7] اليونسكو. عام 2020. التوجهات العالمية لجهة حرية التعبير وتنمية الإعلام: ملخص موضوع - الصحافة، وحرية الصحافة وكوفيد-19 https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373573.locale=en

للأمم المتحدة (هدف التنمية المستدامة 16.10). كما تشكل إطاراً معيارياً جديداً لتسليط الضوء على الصحافة الحرة، والتعددية، والمستقلة، كنقطة انطلاق لتحقيق التقدم.

ملحق: مناقشة مفصلة حول المذكرة المفاهيمية.

تعمّق في المعلومات كمنفعة عامة:

الربط بين المعلومات والمنفعة العامة هو، على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل جوزيف إ. ستيغليتز. "واحد من العوامل الهامة من الاقتصاد الحديث – وكمنفعة عامة، فإنه يحتاج إلى دعم الجمهور"[8] كما قال. "المعلومات الجيدة ضرورية لعمل دولة ديمقراطية قوية"، كما تابع وأضاف: "في الديمقراطيات نحن نعرف ما يجب القيام به، ولدينا فعلاً القدرة على القيام بذلك: نحن بحاجة إلى تعزيز الإعلام المجاني والمتنوع بدعم شعبي".

تساعد هذه الملاحظات على تفسير إضافي حول كون المعلومات كمنفعة عامة أمر حيوي لضمان "المشاركة العامة والفضاء المدني"، الذي اعتُبر بأنه أحد المجالات ذات الأولوية في الدعوة إلى العمل لأجل حقوق الإنسان التي كتبها الأمين العام للأمم المتحدة، التي أطلقت بمناسبة الذكرى 75 للأمم المتحدة. كما أنها تساعد على توفير سياق لما يلزم لتعميق دور الصحافة في مكافحة هذه الجائحة، وتعزيز الاندماج، وزيادة الوعي حول تغير المناخ، وجدول أعمال التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

بهدف تعزيز نظام بيئي حيث يمكن أن تزدهر الصحافة كجزء من المعلومات كمنفعة عامة، يحدد اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 ثلاثة شروط أساسية تحتاج إلى تحقيقها: قابلية وسائل الإعلام على الاستمرار، وشفافية المنصات الإلكترونية، والدراية الإعلامية والمعلوماتية.

1. تطوير قابلية وسائل الإعلام على الاستمرار وتعزيز دورها في إنتاج المعلومات وتبادلها

في بيئة تنافسية بشكل متزايد، تتأثر في وقت واحد بفعل عمالقة الإنترنت، وأزمة الصحة العامة كوفيد-19 والركود الاقتصادي الذي أتى معها، لا تزال قدرة وسائل الإعلام على الاستمرار تحدياً كبيراً للمعلومات لتكون بمثابة منفعة عامة، سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو على نطاق أوسع. في السنوات الأخيرة، تحولت عائدات الإعلان من وسائل الإعلام التقليدية إلى منصات الإنترنت، وتعرضت وسائل البث في الخدمة العامة لزيادة في تخفيضات الميزانية، وتراجعت رغبة المستهلكين في الدفع للحصول على محتوى إعلامي ذات جودة (مع استثناءات قليلة) بسبب الفقر الناتج عن الجائحة، إضافة إلى الفرضية الخاطئة أنه يمكن النفاذ إلى الصحافة ذات النوعية دون أي تكلفة (ولكن هذا الوضع الذي لا ينطبق في كثير من الأحيان عند تقييم ما إذا كانت التقدمات المجانية هي صحافة مستقلة حقاً، كما لا ينطبق عموماً على توافر الأخبار المحلية باللغات المحلية). بفعل تأثير جائحة كوفيد-19، تراجعت عائدات الترفيه ووسائل الإعلام العالمية بنسبة 6% في عام 2020، في حين ازداد الاستهلاك الرقمي، مما عزز التحول نحو وسائل الإعلام على الإنترنت.[9]

[8] 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2020: رسالة بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصالات.
https://www.youtube.com/watch?v=gzA0EVKrduE

[9] https://www.weforum.org/agenda/2021/01/video-streaming-was-a-hit-during-covid-19-but-what-does-that-mean-for-media/

في حين يلعب الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام دوراً حاسماً في إنتاج وتبادل المعلومات الموثوق بها وذات الجودة، وبالتالي يسهمون في التدفق الحر للمعلومات والأفكار، كما يعملون على نحو متزايد في ظل ظروف غير مستقرة، خاصة الذين يعملون لحسابهم الخاص. يزيد هذا السياق من خطر استيلاء مختلف السلطات على وسائل الإعلام: السياسية، الاقتصادية، الدينية والأيديولوجية.

ولكن، وضعت أزمة كوفيد-19 الصحفيين والصحافة ذات الجودة ووسائل الإعلام التابعة للمصلحة العامة من جديد في صلب الخطاب العالمي. لقد أثبت الإبلاغ عن هذه الأزمة، من خلال مبادرات مثل تعميم الحقائق العلمية، والتجميع والتحديث المتكرر للبيانات، أو التحقق من الوقائع ومراقبة الإنفاق، أنه حيوي، وإن كان يفرض المتطلبات على شركات الإعلام في جميع أنحاء العالم، في حين يواجه العديدون عدم الاستقرار الاقتصادي واحتمال الانقراض بسبب الضربات التي تعرض لها نموذج الأعمال الخاص بهم والخسائر الكبيرة في الإيرادات.

وفقاً لمؤشرات اليونسكو لجهة القدرة على الاستمرار في الإعلام، يتطلب استمرار وسائل الإعلام "أن تقدم البيئة الاقتصادية والتجارية العامة الظروف الملائمة لعمليات وسائل الإعلام المستقلة من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز قدرة الجمهور على استهلاك المواد الإعلامية، وتوفير الموارد اللازمة لقدرتها على الاستمرار."[10] عندما لا تتوافر هذه الشروط، وكذلك عندما تنعدم الشروط المسبقة الأساسية مثل سلامة الصحفيين، تكون المؤسسات الإعلامية في خطر السيطرة عليها والتلاعب بها من قبل المصالح الضيقة للفاعلين من القطاعين العام والخاص، ومن شأن ذلك أن يجعل المعلومات التي تنتجها وتتشارك بها تفقد طبيعتها وقيمتها كمنفعة عامة.[11]

وبالتالي، إن تعزيز قابلية وسائل الإعلام على الاستمرار لضمان بقائها ضروري لمواجهة خطر الاستيلاء على المعلومات والتلاعب بها، إن لم يكن انقراض وسائل الإعلام التي تخدم المصلحة العامة. كما تؤثر استقلالية وسائل الإعلام والحفاظ على مساهمتها في المعلومات كمنفعة عامة على التشغيل السليم للمجتمعات الديمقراطية. يكتسب ذلك أهمية خاصة في أوقات الانتخابات، وأزمات الصحة العامة، والنزاعات والكوارث الطبيعية، ومكافحة خطاب الكراهية (وأنواع أخرى من المحتوى الضار المحتمل) والجهود المبذولة لفضح التضليل. وهناك حاجة إلى مجموعة من التدابير السياسة العامة، إلى جانب الابتكار ضمن المؤسسات الإعلامية الإخبارية، لمعالجة فشل السوق بتوفير شروط الصحافة المستدامة. عندما يُعنى بالأمر موارد عامة بأشكال متنوعة، تظهر الحاجة إلى ضمانات قوية للتأكد أنه لا يمكن للدعم الخارجي أن يكون بمثابة أداة لمكافأة بعض الوسائل ومعاقبة آخرين على حساب توفير الإعلام العادل والتعددي.

2. تعزيز الشفافية على المنصات على الإنترنت ركن أساسي لتبقى المعلومات منفعة عامة

مع استمرار التحول الرقمي في إحداث تغيير عميق لجهة عاداتنا في التواصل، نمت وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات أخرى على الإنترنت، مثل خدمات الرسائل ومحركات البحث، لتحتل حصة يتزايد حجمها في اتصالاتنا اليومية. ومع ذلك،

[10] اليونسكو - مؤشرات قدرة مؤسسات الإعلام على الاستمرار في برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصالات http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/IPDC/ipdc59_Media_viability_indicators.pdf

[11] اليونسكو. عام 2020. الإبلاغ عن الحقائق: دون خوف أو محاباة: معاينة تقرير في التركيز على الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373572

وبسبب التعتيم العام فيها، لا نزال نجهل الجزء الأكبر من أعمالها الداخلية، وعمل الخوارزميات والبيانات مجهولة المصدر التي يمكن أن تقدم معلومات محددة حول تدفق المحتوى الإشكالي، مثل المعلومات المضلّلة أو خطاب الكراهية.

وبالإضافة إلى ذلك، لقد شجع العديد من هذه المنصات على الإنترنت المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية للانتشار على نطاق وبسرعة غير مسبوقين. إن نماذج الأعمال الخاصة بهم، والتي تم تصميمها للفت انتباه المستخدمين والحفاظ عليه من أجل جمع البيانات للإعلانات المستهدفة، قد جعلت هذه الشركات عرضة لتضخيم التضليل تلقائياً، بما في ذلك من خلال تمكينهم الإعلانات المستهدفة الصغيرة.[12] هذا هو سبب وجود انتقادات تفيد بأن الشركات تكسب المال من المحتوى الذي قد يعرض حقوق الإنسان إلى الخطر.[13]

شكلت شركات الإنترنت في السنوات الأخيرة قناة لنقل التضليل الانتخابي. على سبيل المثال، وجد العديد من الباحثين المستقلين أدلة على أن واتساب، تطبيق الرسائل الذي تملكه فيسبوك، قد استُخدم على نطاق واسع لنشر المعلومات المضلّلة التي تصب في كثير من الأحيان بمصلحة مرشح واحد على حساب الآخرين أو خيار معين في استفتاء.[14] [15] خوفاً من التلاعب بمنصاتها على هذا النحو، أعلنت عدة شركات وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الماضية عن اتخاذ تدابير جديدة لمكافحة المعلومات الخاطئة، المعلومات المضلّلة، والتدخل في الانتخابات ونشر نظريات المؤامرة، ولكن تُظهر التقارير الإخبارية باستمرار الثغرات في التطبيق.[16] [17] وأدت هذه التدابير في الآونة الأخيرة إلى حظر/قيود غير مسبوق/ة على حساب رئيس لا يزال في منصبه مما أثار تساؤلات من خبراء ورؤساء الوزراء في دول مجموعة السبع.

في بعض أسوأ الحالات، اسُتخدمت المنصات الرقمية لنقل خطاب الكراهية، الأمر الذي أنتج في بعض الأحيان عواقب وخيمة. وجدت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في ميانمار أن دور وسائل التواصل الاجتماعي كان كبيراً في نشر خطاب الكراهية ضدّ مجتمع الروهينغا وغيرهم من المسلمين.[18] وجد تقرير منظمة BSR (الأعمال الداعمة للمسؤولية الاجتماعية) حول تقييم أثر وجود فيسبوك على حقوق الإنسان في ميانمار أن "هناك أقلية من المستخدمين تسعى لاستخدام الفيسبوك كمنصة لتقويض الديمقراطية والتحريض على العنف خارج الإنترنت، بما يشمل جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي".[19]

وقد اتخذت العديد من شركات الإنترنت التدابير لخفض أولوية المعلومات المضلّلة أو المحتوى المؤذي المحتمل مثل، على سبيل المثال لا الحصر، صقل المعايير المجتمعية، وتعزيز الاعتدال في المحتوى (عن طريق إزالة المحتوى المضلّل ووضع العلامات عليه أو إلغاء تضخيمه)، وتغيير سياساتها الإعلانية، وشطب بعض منتجي المحتوى المتهمين بأنشطة منسقة أو أصلية، وإعادة هندسة ما يُقدم على أنه "موصى به"، وتوجيه المستخدمين نحو محتوى تم التحقق منه، أو عقد الشراكات

12 اليونسكو. عام 2020. التوجهات العالمية لجهة حرية التعبير وتنمية الإعلام: ملخص موضوع - الصحافة، وحرية الصحافة وكوفيد-19 https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373573.locale=en

13 على سبيل المثال، شوشانا زوبوف، الانقلاب الذي لا نتحدث عنه. https://www.nytimes.com/2021/01/29/opinion/sunday/facebook-surveillance-society-technology.html

14 https://www.nytimes.com/2018/10/19/technology/whatsapp-brazil-presidential-election.html

15 https://ico.org.uk/media/action-weve-taken/2618383/20201002_ico-o-ed-l-rtl-0181_to-julian-knight-mp.pdf

16 https://newsroom.tiktok.com/en-us/combating-misinformation-and-election-interference-on-tiktok

17 https://www.forbes.com/sites/isabeltogoh/2020/10/19/tiktok-is-banning-accounts-that-spread-qanon-theories-and-disinformation/?sh=413d446b2262

18 https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFM-Myanmar/A_HRC_39_64.docx

19 https://about.fb.com/wp-content/uploads/2018/11/bsr-facebook-myanmar-hria_final.pdf

ودعم المبادرات لجهة التحقق من الوقائع. ومع ذلك، في حال عدم وجود بيانات، ومعلومات، وإحصاءات شاملة من هذه الشركات عبر الإنترنت، فإن تقييم نسبة المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية نسبة لمجموع أحجام المحتوى، فضلاً عن جذورهما ومدى انتشارهما، وفعالية التدابير لمواجهة هذا المحتوى، مهمة مستحيلة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تعلن هذه المنصات عن مدى انتشار المعلومات الخاطئة قبل التعرّف عليها ودور "أبطال الانتشار".[20] وفي الوقت نفسه، يتم التعامل مع المحتوى الذي أنتجته ووزعته وسائل الإعلام مثل أي محتوى آخر، وهذا يعني أن الصحافة ليست مرفّعة على أنها مصدر فريد للمعلومات داخل هذا المزيج الذي أتاحته شركات الإنترنت.

أصبحت الشفافية كلمة طنانة في مجال التكنولوجيا الرقمية. إن الشفافية المعززة في جوانب مختلفة من شركات الإنترنت تجعل من الممكن لأصحاب المصلحة الخارجيين اكتساب نظرة ثاقبة على عمل الشركات (وتأثيرها المحتمل)، على النقيض من التعتيم الحالي المتصل بعملياتها. نظراً لمكانة هذه المؤسسات الضخمة، ونماذج الأعمال الخاصة بها وأهميتها للحياة العامة، يمكن تقديم حجة قوية من وجهة نظر أصحاب المصلحة الخارجيين لتعزيز المزيد من الشفافية.

حالياً، لدى الشركات التزامات قانونية، وطوعية، وأخلاقية متصلة بالشفافية، على سبيل المثال في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (مبادئ روجي) والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. بطبيعة الحال، هناك حقوق متداخلة وتوازنات يجب الحفاظ عليها، على سبيل المثال في موضوع حماية الخصوصية، أو الحق في الملكية الفكرية (في هذه الحالة، والأسرار التجارية). بيد أن هذه التوازنات تستحق الاستكشاف – كما هو الحال مع الشركات الأخرى – بهدف القيام بتغييرات محتملة.

كما يعيق عدم تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الفضاء الرقمي وطبيعة هذه المنصات بذاتها باعتبارها شركات عابرة للحدود المساءلة عن أي ضرر يلحق ببيئة الاتصالات. وفي هذا السياق، تتمتع الشفافية هي أيضاً بأهمية حيوية لجهة قرارات شركات الإنترنت حول اتخاذ إجراءات بشأن المحتوى وتعليق الحسابات، وكذلك إجراءاتها لمعالجة طعون المستخدمين غير الراضين على قراراتهم. في مواجهة صعود التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت، إن تعزيز الشفافية ودعم الحوار أمر ضروري لإدارة أصحاب المصلحة المتعددين ضمن بيئة الإنترنت.

إن شفافية هذه المنصات الإلكترونية تشكل بحد ذاتها تبادلاً للمعلومات كمنفعة عامة، من خلال إتاحة البيانات التي لم تدخل بعد إلى المجال العام – سواء على نحو استباقي وبناء على الطلب. يجب ألا تمس الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية بمبادئ حماية البيانات الشخصية وخصوصيتها. ولن تؤدي هذه الخطوة بالضرورة إلى تحسين البرمجيات الاحتكارية، ولكنها قد تعزز البدائل العلنية والقابلة للتشغيل المشترك، كما تتماشى مع الدعوة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي ومتسق مع معايير حقوق الإنسان، وهو من المخاوف الحالية للدول الأعضاء في اليونسكو في العمل على وضع توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

20 اليونسكو. عام 2020. التوجهات العالمية لجهة حرية التعبير وتنمية الإعلام: ملخص موضوع - الصحافة، وحرية الصحافة وكوفيد-19 https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373573.locale=en

وعلاوة على ذلك، إن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية من الظواهر المعقدة جداً والصعبة ولذلك لا يمكن التعامل معها من قبل شركة واحدة أو دولة لوحدها. كما يتطلبان تعاوناً وثيقاً بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، من بينها الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ومبادرات التحقق من الوقائع، وصناعة الإعلام.[21] إن فكرة الشفافية جزء لا يتجزأ من مفهوم اليونسكو لعالمية الإنترنت وإطار الحقوق، والانفتاح، وإمكانية الوصول، وإدارة أصحاب المصلحة المتعددين .(ROAM)[22] دون شفافية حول كيفية احترام *حقوق* الإنسان على الإنترنت من خلال التنظيم ونشر الاعتدال، يمكن حدوث التجاوزات والانتهاكات دون علم أو انتصاف. يمكن أن تؤدي البيئة الرقمية غير *المفتوحة* لجميع الداخلين إلى الهيمنة الخفية وتدفقات البيانات واستخدامها غير المتوقعين، وإخفاء النتائج الخوارزمية التي لها إمكانات سلبية محتملة على حقوق الإنسان. من أجل ضمان *إمكانية الوصول*، هناك حاجة إلى الشفافية كعامل لشروط الخدمة وسياسات التسعير، وللجمهور ليكون ممكناً بفعل معرفة البيئة الرقمية، مثل "خدمات مجانية"، والجهات الفاعلة في التضليل والتدابير المضادة، إلخ تعتمد قضايا *إدارة أصحاب المصلحة المتعددين*، انطلاقاً من قرارات بشأن القيم وصولاً إلى التنظيمات، على مدى شفافية العمليات والمشاركين، فضلاً عن آليات المساءلة.

3. تعزيز قدرات الدراية الإعلامية والمعلوماتية في أوقات التضليل وخطاب الكراهية

لتقييم، وحماية وتعزيز المعلومات كمنفعة عامة، إن جانب الطلب من وسائل الإعلام والاتصالات الرقمية جزء أساسي من المعادلة. يعني ذلك تمكين المواطنين من خلال سياسات واستراتيجيات مستدامة لجهة الدراية الإعلامية والمعلوماتية. كما يوفر تطوير الدراية الإعلامية والمعلوماتية استجابة سياسية طويلة الأجل ومنهجية للمعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية. ويدعو لسياسات عامة على المستوى الوطني[23] والمستويات المؤسسية[24] وبالتالي يوفر الاستجابة لتفكير اليونسكو بشأن "مستقبل التعليم." توفر الدراية الإعلامية والمعلوماتية بعداً واحداً لكيفية إعادة التفكير في التعليم في عالم معقد. وهي تشكل جزءا من رؤى واستراتيجيات جديدة لحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات والسياسات والممارسات التعليمية.

قد يؤثر المحتوى الذي ننخرط به ونتفاعل معه على ما نعتبره مهماً، وحتى معتقداتنا ومواقفنا. وهو يؤثر على قراراتنا اليومية، من الأكثر بساطة إلى الأكثر أهمية. ولكن موجات المعلومات التي لا ترحم، والتضليل، وخطاب الكراهية، والروايات المستقطبة تؤدي إلى الارتباك حول ما يجب الوثوق به. لذلك، أصبح تحديد المصادر، وتفكيك الرسائل التي نشارك بها، والتمييز بين المعلومات ذات الجودة والحقائق الموثوقة من جهة، والأكاذيب والتلاعب مهمة شاقة.

إن ما نتشاطره، أو نحبه أو نوصي به لبعضنا البعض غالباً ما يكون نتيجة لمشاعرنا بدلاً من التفكير الواعي والنقدي أو القلق بشأن الآثار المحتملة لحقوق الإنسان والتنمية. في مواجهة ذلك، تبدو الدراية المعلوماتية أنها مجموعة أدوات أساسية تشمل السياقات التربوية، والثقافية، والاجتماعية. تتمثل هذه المجموعة المتنامية من المعرفة، والقيم والمهارات في مجموعة

---

[21] لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة. عام 2020. قانون موازنة: مواجهة التضليل الرقمي مع احترام حرية التعبير
https://broadbandcommission.org/Documents/working-groups/FoE_Disinfo_Report.pdf

[22] مؤشرات اليونيسكو حول عالمية الإنترنت هي مجموعة من 303 مؤشراً تهدف إلى تقييم حال تطور الإنترنت على المستوى الوطني وفقاً لمبادئ ROAM الأربعة لحقوق الإنسان، والانفتاح، وإمكانية الوصول، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين
https://en.unesco.org/internet-universality-indicators/roamx-indicators

[23] اليونسكو. عام 2013. الدراية الإعلامية والمعلوماتية: السياسات والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000225606

[24] اليونسكو. عام 2019. الدراية الإعلامية والمعلوماتية في الصحافة: دليل للصحفيين ومدرسي الصحافة،
https://en.unesco.org/sites/default/files/mil_eng.pdf

من الكفاءات. على سبيل المثال، تمتد قدرات الدراية الإعلامية والمعلوماتية "من العثور على المعلومات عبر الإنترنت وتقييم مصداقيتها، وصولاً إلى كيفية الرد على محاولات تشكيل هويات الشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلان".[25] تشمل الدراية الإعلامية والمعلوماتية المعرفة حول أهمية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، وكذلك التفاعل مع البرامج الحوارية الإذاعية، وآداب السلوك على الإنترنت والاحترام بين الثقافات". علاوة على ذلك، فإن الدراية الإعلامية والمعلوماتية "تمكن الناس من أن يكونوا فضوليين، وفهم احتياجاتهم من المعلومات، والبحث، والتقييم النقدي، واستخدام المحتوى الإعلامي والمساهمة فيه بحكمة. تدعو الدراية الإعلامية والمعلوماتية إلى الكفاءة في معرفة حقوق المرء عبر الإنترنت؛ مكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت والتنمّر السيبراني؛ وفهم القضايا الأخلاقية المحيطة بالوصول إلى المعلومات واستخدامها".[26]

إذا كانت المعلومات لتلعب دورها كمنفعة عامة، فإن مهارات الدراية الإعلامية والمعلوماتية – كجزء من التعلّم المستمر – يمكن أن تساعد الناس على مواكبة الأوقات الحالية وفهمها. ولا يمكن تحقيق تعزيز هذه الكفاءات على أفضل وجه إلا إذا تم حشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات، والمربين، ووسائط الإعلام وشركات الإنترنت، على سبيل المثال، للعمل في مجالات عملها لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية لمساعدة المواطنين على تطوير موقف حاسم تجاه التفاعل مع المعلومات، مما يسهم في رؤية المعلومات باعتبارها منفعة عامة. ثم يصبح المواطنون المتعلمون لجهة وسائط الإعلام والمعلومات عقدة ضرورية في نموذج الأعمال لشركات الإعلام والاتصالات الرقمية القابلة للاستمرار والشفافة، وبالتالي يساهم في أهداف التنمية المستدامة.

على وجه الخصوص، تلعب الدراية الإعلامية والمعلوماتية دوراً رئيسياً في رفع مستوى الكفاءات حول قضايا حرية الصحافة والسلامة الصحفية. إذا كان جمهور الأخبار عاجزاً عن التعرف على الصحافة، أو حيث يخفض قيمته، فإن هذا يقوض الأساس المنطقي لتصور المعلومات كمنفعة عامة. على عكس ذلك، حيث يمكن للمواطنين المطالبة بالأداء المهني من صحفيي الأخبار، وحيث يمكنهم الانضمام إلى الدفاع عن الصحفيين من الاعتداءات، تزداد مرونة المعلومات. كما أن تعزيز فهم الأبعاد الجندرية لمضايقة الصحفيين هو أيضاً دور مهم لجهة الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

الخاتمة:

موضوع اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 ذات أهمية ملحة لجميع البلدان في كافة أنحاء العالم. وهو يعترف بنظام الاتصالات المتغير الذي يؤثر على صحتنا، وحقوق الإنسان لدينا، والديمقراطيات والتنمية المستدامة. وللتأكيد على أهمية المعلومات في هذا النظام البيئي الجديد، من المهم معالجة القضايا الحالية المتعلقة بقدرة وسائط الإعلام على الاستمرار، وشفافية المنصة، ومحو الأمية لدى المستخدمين وقدرتهم.

[25] اليونسكو. عام 2015. الكتاب السنوي لجهة التثقيف في مجالي الإعلام والمعلوماتية والحوار بين الثقافات. الدراية الإعلامية والمعلوماتية لأهداف التنمية المستدامة. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234657.locale=en

[26] اليونسكو. عام 2016. الكتاب السنوي لجهة التثقيف في مجالي الإعلام والمعلوماتية والحوار بين الثقافات. الدراية الإعلامية والمعلوماتية: تعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة التشدّد والتطرف https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246371.locale=en

يشكل الوعي حول الترابط بين هذه العوامل داخل الصورة الأكبر خطوة نحو تحسين بيئة المعلومات. ويعد هذا الوعي تمهيداً للتغييرات المحتملة في السياسات، والتنظيم، والتنظيم الذاتي، وإدارة أصحاب المصلحة المتعددين، والتعليم والمشاركة العامة المستنيرة. المعلومات هي حق لكل فرد، ولكن توافرها، وأهميتها والاعتراف بها هو شاغل مشترك. لذلك إن تاريخ 3 أيار / مايو 2021 هو فرصة للتأكيد على أهمية الاعتزاز بالمعلومات باعتبارها منفعة عامة، واستكشاف ما يمكن القيام به في إنتاج، وتوزيع واستقبال المحتوى لتعزيز الصحافة، والنهوض بالشفافية والتمكين مع عدم ترك أي أحد خلف الركب.